الأمم المتحدة

A/AC.109/2018/4

الجمعية العامة

Distr.: General
24 January 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة سريعة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٤

ثانيا – الميزانية ٥

ثالثا – الأحوال الاقتصادية ٥

ألف – لمحة عامة ٥

باء – الخدمات المالية ٦

جيم – السياحة ٧

دال – الزراعة ومصائد الأسماك ٧

هاء – الاتصالات والبنية التحتية ٧

رابعا – الأحوال الاجتماعية ٨

ألف – العمل والهجرة ٨

باء – التعليم ٩

150218 070218 18-01146 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

جيم – الصحة ٩

دال – الجريمة والسلامة العامة ١٠

هاء – حقوق الإنسان ١٠

خامسا – البيئة ١١

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٢

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٣

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٣

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٣

ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ١٤

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

لمحة سريعة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أغسطس (غوس) جاسبرت (آب/أغسطس ٢٠١٧).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٦٠ من الجزر والجزيَّرات وجزيَّرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك عشرون جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: ١٥٣ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٧ ٨٠ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٨ ٢٠٠ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠)، بينهم ٣٩ في المائة من المواطنين، أو ”أبناء الإقليم“. أما الأغلبية العظمى من السكان ”غير أبناء الإقليم“ فهم من بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

متوسط العمر المتوقع: ٧٦,٥ سنة (الرجال: ٧٢,٩ سنة؛ النساء: ٨٠,٨ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ القادمة: من المقرر إجراؤها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم ١٥ عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٠٠ ٣١ دولار (تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٢,٨ في المائة (تعداد عام ٢٠١٤).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – وفقا لمرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. ففي بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تندرج ضمن الحقائب الوزارية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم مسؤولية مفوَّضة. وتحتفظ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسلطات مخصصة لسن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحية التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتعلقة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

٢ – وينص دستور ٢٠٠٧ على العمل بحكومة ذات طابع وزاري أكثر تنظيما من الناحية الرسمية فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس للوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين محليا لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولّى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا – ٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل.

٣ – والانتخابات العامة يقرّ الدستور أن تُجرى مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تكون لهم صفة ”ابن الإقليم“. وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. وعلى المستوى العملي، يجب على الشخص أن يقيم بصورة متواصلة في الإقليم مدة ٢٠ سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، فاز الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم، بقيادة رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث، مجددا بالأغلبية، بما عدده ١١ من ١٣ مقعدا، بينما فاز حزب جزر فرجن بالمقعدين المتبقيين.

٤ – ويضم قانون جزر فرجن البريطانية القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسّنها إما الهيئة التشريعية للإقليم وإما المملكة المتحدة نيابةً عن الإقليم. وتُدير شؤون القضاء المحكمةُ العليا لشرق البحر الكاريبي ومقرها سانت لوسيا، وتضم محكمةَ العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد هناك محكمة صلح ابتدائية تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويُوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، تتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية ”لمواطني الأقاليم البريطانية ما وراء البحار“.

٥ – وقد ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كيتو من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن موقف الإقليم هو الإبقاء على علاقته الحالية مع الدولة القائمة بالإدارة، القائمة على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المسؤولة، في الوقت

الذي يواصل الإقليم نموه. علاوةً على ذلك، وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كيتو من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قال ممثل جزر فرجن البريطانية إن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ينبغي، في رأيه، أن تضع أهدافا محددة قابلة للتطبيق، مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، من أجل مواصلة النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم.

ثانيا – الميزانية

٦ – تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما جاء في معلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة فإن النفقات التقديرية للإقليم لعام ٢٠١٦ بلغت نحو ٣١٤ مليون دولار، مع إيرادات تقديرية قدرها نحو ٣٢٨ مليون دولار. ونظراً للتأثير الاقتصادي الكبير لإعصاري إيرما وماريا، يُتوقع أن يتراجع المركز المالي لحكومة الإقليم، إذ يتوقع أن تنخفض الإيرادات الحكومية لعام ٢٠١٨ بنسبة ٤٠,٤ في المائة عن التقديرات الأصلية (ما قبل الكارثة). وإلى جانب مشاريع تجديد البنى التحتية، تلتزم الدولة القائمة بالإدارة بدعم حكومة الإقليم في استعادة مالياتها تمشيا مع بروتوكولات الإدارة المالية الفعالة.

ثالثا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

٧ – الركيزتان الأساسيتان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية الخارجية. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام ٢٠١٦ بلغ ١ ٠٠٨,٦٧ مليون دولار، وهو ما يقل بنسبة ٠,١١ في المائة عن أرقام عام ٢٠١٥. فخلال الفترة من ٧ آب/أغسطس إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تضررت جزر فرجن البريطانية من فيضان غير مسبوق وإعصارين من الفئة ٥ (نادرة الحدوث فيما سبق) هما إعصارا إيرما وماريا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن الضرر الذي شهده الإقليم قُدِّر، في وقت إعداد ورقة العمل هذه، بنحو ٣,٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يزيد بنحو ٣,٥ مرات على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للإقليم في عام ٢٠١٦. ووفقا لتقديرات حكومة الإقليم، يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للإقليم بنسبة ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٨ عنه في عام ٢٠١٦ ويتوقع أن ينكمش بنسبة ١٥,١٨ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. ونظراً لأن قطاع السياحة هو أكبر القطاعات من حيث الحصة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، فقد كان هو الأكثر تضررا، يليه قطاعا الخدمات المالية والأنشطة الحكومية. وبأخذ هذه الخسائر في الاعتبار، فإن التكلفة التي يتحملها الإقليم قد تكون أعلى بكثير من التكلفة المقدرة سابقا.

٨ – وفي بيان أدلى به رئيس الوزراء ووزير المالية في مؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى المشترك بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة، الذي عقد في نيويورك يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عرض رئيس الوزراء ووزير المالية رؤيته إزاء إعادة بناء الإقليم في مجالات البنى التحتية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحفظ البيئة، وتيسيرات الوصول، والاستثمار الاجتماعي. وأوضح أن الإقليم ليس مؤهلا للحصول على المساعدة الانمائية الخارجية بموجب قواعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووجه نداء لتقديم المساعدة إلى الإقليم لدعم خططه لإعادة بناء جزر فرجن البريطانية.

٩ - وبدأت حكومة الإقليم فترة من المشاورات من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن تعافي جزر فرجن البريطانية وتنميتها، التمست خلالها آراء عامة الجمهور بشأن مقترحات الحكومة فيما يتعلق بتعافي الإقليم في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وتبين وثيقة المشاورات القطاعات والإجراءات ذات الأولوية والمقترحات المتعلقة بوضع إطار للحوكمة لإدارة التعافي وإنشاء وكالة جديدة لدعم تنفيذ خطط التعافي. وستركز جهود التعافي على المجالات التالية: الخدمات الإنسانية والاجتماعية؛ والبنية التحتية؛ والأعمال التجارية والاقتصاد؛ والموارد الطبيعية وتغير المناخ؛ والحوكمة.

باء - الخدمات المالية

١٠ - في عام ٢٠١٥، شكلت الخدمات المالية نحو ثلثي إجمالي النشاط الاقتصادي في الإقليم. غير أن الإيرادات المتأتية من الخدمات المالية في عام ٢٠١٥ بلغت ١٧٥ مليون دولار، بانخفاض عن العام السابق. وللمرة الأولى ينخفض في عام ٢٠١٥ عدد عمليات تسجيل الشركات، حيث نقص بنسبة ٩,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤.

١١ - وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، بلغ عدد الشركات المسجّلة في جزر فرجن البريطانية ١٦ ٣١٦ شركة، مقابل ١٦ ٢٢٣ شركة سُجّلت خلال نفس الفترة في عام ٢٠١٦.

١٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت جزر فرجن البريطانية ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة في بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية. ودخل هذا الترتيب حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو يتيح لسلطات إنفاذ القانون إمكانية الاطلاع في زمن شبه حقيقي على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولايات القضائية لكل من تلك السلطات.

١٣ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار في تنفيذ المراكز المالية للترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن الملكية النفعية لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات الملكية النفعية في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجريمة المالية وتحقيق التعاون البناء لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل بغية تمكين تمديد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية، بالبناء على الاجتماع الذي عقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

جيم – السياحة

١٤ – وفقاً للإحصاءات الصادرة عن حكومة الإقليم، بلغ العدد المسجل للسياح الزائرين في ٢٠١٦ ما مجموعه ٢٨٠ ١٢٤ ١ سائحا، من بينهم ٧٦٤ ٤٠٧ زائرا باتوا ليلة واحدة و ١٠٥ ٦٩٩ زوار من سفن الرحلات السياحية.

١٥ – وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أدلى رئيس الوزراء ببيان بمناسبة الدورة الثانية لمجلس النواب الثالث في جزر فرجن البريطانية، تناول فيه حالة قطاع السياحة في الإقليم في أعقاب إعصاري إيرما وماريا اللذين ضربا الإقليم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأقر رئيس الوزراء بأن التعافي الاقتصادي للإقليم هو أولوية حكومته، وشدد على مدى الضرر المتكبد. وقال إن قطاع السياحة المزدهر، الذي لم يتعاف من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ إلا مؤخراً، هو القطاع الأشد تضررا من هاتين الكارثتين الطبيعتين. وعلى وجه الخصوص، سلط رئيس الوزراء الضوء على تأثير الإعصارين على القطاعات الفرعية التالية: (أ) قطاع اليخوت، الذي عزاه بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية نظام التخزين؛ (ب) قطاعا المنتجعات والفنادق في جزر مثل جزيرة فرجن غوردا.

دال – الزراعة ومصائد الأسماك

١٦ – ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن نصيب الزراعة وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم بلغ حوالي ١,٤٥ في المائة في ٢٠١٤. وتلبي معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة قرابة ٨٠٠ هكتار وخُصصت ٠٠٠ ٤ هكتار أخرى من الأراضي للمراعي. وتمثل الفواكه والخضروات المحاصيل الرئيسية، وإنتاجهما يُوجّه للاستهلاك المحلي والتصدير على السواء. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد في جزر فرجن البريطانية.

١٧ – وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية والترفيهية الصغيرة الحجم التي تغذي السوق المحلية بشكل رئيسي.

هاء – الاتصالات والبنية التحتية

١٨ – في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كيلومتر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ألحق إعصارا إيرما وماريا أضرارا بالغة بهذه الطرق وستكون تكلفة إعادة بنائها كبيرة.

١٩ – وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتعمل خدمات الشحن المباشر بالسفن انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. وفي رود تاون مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى في الإقليم وبين تورتولا وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٢٠ – وأشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في تورتولا، إلى جانب تطوير الجهة البرية الذي كان بدأ في عام ٢٠١٤، اكتملت في أوائل عام ٢٠١٦ وصدر تكليف بتوفير الخدمات في آذار/مارس ٢٠١٦.

٢١ – وينظم التخطيطَ العمراني في جزر فرجن البريطانية قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

٢٢ - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. فهناك ثلاثة من مقدمي الخدمات الرئيسيين، يخضعون لنظام تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية المنشأ في عام ٢٠٠٦.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

٢٣ - جاء في إحصاءات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أن سكان الإقليم من القوة العامة بلغ عددهم ٦٥٧ ١٩ شخصا في عام ٢٠١٥، تجاوزت نسبة العمال الأجانب منهم ٦٠ في المائة. ومعظم فرص العمل موجودة في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا، حيث توجد ٨٥,١ و ١٠,٨ في المائة، على التوالي، من مجموع فرص العمل.

٢٤ - وقبل وقوع إعصاري إيرما وماريا، كان أرباب العمل الرئيسيون هم حكومة الإقليم (٢١,٣ في المائة)، فالفنادق والمطاعم (١٦,٨ في المائة)، ثم العقارات والتأجير والأنشطة التجارية (١٦,٣ في المائة).

٢٥ - ووفقا لما ذكرته السلطة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع معدل البطالة ما نسبته ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي نسبة ما زالت ثابتة منذ عام ٢٠١٠. ولا تُعرف في هذه المرحلة آثار إعصاري إيرما وماريا على البطالة. كما لا تزال مبادرة الحكومة لخدمات توظيف الشباب جارية ويتواصل من خلالها بذل الجهود لتسجيل الشباب العاطلين عن العمل وتوفير التدريب الأساسي لشغل الوظائف ومهارات الاستعداد لها.

٢٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُنشئت اللجنة الاستشارية لرفع الحد الأدنى للأجور المكونة من ١٧ عضوا على أساس الموافقة الصادرة عن حكومة الإقليم في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتنظر في الآثار المترتبة على رفع الحد الأدنى للأجور الذي ظل في حدود ٤ دولارات في الساعة منذ عام ١٩٩٩. وأوصت اللجنة برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦ دولارات في الساعة في تقريرها المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقُدم التقرير إلى مجلس النواب في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فإن الحد الأدنى للأجور هو ٦ دولارات في الساعة.

٢٧ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية مدة ٢٠ سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنويا في عدد الإعفاءات الممنوحة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعلنت إدارة الهجرة التابعة لحكومة الإقليم أنه سيتم منح تصاريح دخول متعددة السنوات للأشخاص المؤهلين. فالموظفون المتعاقدون مع الحكومة، وموظفو الهيئات النظامية، والأشخاص الذين منحوا إعفاء من تصاريح العمل إلى أجل غير مسمى وعاشوا في الإقليم بصفة متصلة لمدة خمس سنوات وأكثر، سيكونون مؤهلين للحصول على تصريح دخول متعدد السنوات. وسيمنح تصريح الدخول المتعدد السنوات كل ثلاث سنوات، على نقيض التصريح السنوي، وسيمنح بعد تاريخ انقضاء تصريح الدخول الحالي للشخص.

باء – التعليم

٢٨ – يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية في ما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المدارة في إطار هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

٢٩ – وقبل وقوع إعصاري إيرما وماريا، كان الإقليم يضم ١٤ مدرسة ابتدائية عامة و ٤ مدارس ثانوية عامة، إضافة إلى مدرسة عامة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومركزا عاما واحدا للتعلم من أجل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. ويوجد في الإقليم أيضا عدد من المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة. ومن مجموع المدارس الحكومية العشرين في الإقليم، فتحت ٩ مدارس لتقديم خدمات تعليمية محدودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. أما بقيه المدارس فقد تعرضت لأضرار بالغة وسيتعين إعادة بنائها. وتم إيواء بعض المدارس بشكل مؤقت في مخيمات.

٣٠ – والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفَّر التعليم العالي مجانا لسكان جزر فرجن في الكلية الحكومية المحلية (إتش. إل. ستاوت كوميونيتي كولدج)، التي لها فرعان في جزيرتي تورتولا وفيرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة بكالوريوس.

٣١ – ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. إضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

جيم – الصحة

٣٢ – أُنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام ٢٠٠٥، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وبدأ تطبيق التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٣٣ – ووفقا للمعلومات المقدمة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، يشكل فيروس زيكا وحمى شِيكُونْغُونْيا وحمى الضنك مسائل صحية مثيرة للشواغل للنظام الصحي في الإقليم. وقد أبلغت أول حالة إصابة بفيروس زيكا في تموز/يوليه ٢٠١٦، وبلغ عدد الحالات المؤكدة ٢٢ حالة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسجلت أول إصابة بحمى شِيكُونْغُونْيا في عام ٢٠١٤، وبلغ عدد الحالات المؤكدة في الإقليم ٤٧ حالة. وارتفع عدد حالات الإصابة بحمى الضنك بصورة حادة في عام ٢٠١٢، إلا أنه انخفض بصورة ملحوظة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛ وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، أبلغ عن ٧١٠ حالات إصابة بحمى الضنك. والملاريا ليست مرضا متوطنا، ولم تكن هناك أي حالات واردة من الخارج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتسهم الأمراض المزمنة غير المعدية، ولا سيما السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم، بصورة كبيرة في المرض والوفاة بين البالغين. ويمثل انتشار السمنة، الذي

يعزى أساسا إلى نمط للعيش تقل فيه الحركة ونظام غذائي تكثر فيه الأغذية المصنعة أو الخالية من جميع عناصرها التغذوية الأصلية، أحد المخاطر الصحية الرئيسية للأمراض المزمنة في جزر فرجن البريطانية، وهو يؤثر بالدرجة الأولى على النساء والأطفال. وتنفذ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية استراتيجية مدتها ١٠ سنوات للوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية، تعتمد على نهج متعدد القطاعات. ولم تسجل أي وفيات للأمومة في الإقليم في السنوات العشر الماضية. ولا توجد تسهيلات تدريبية ولذا يتلقى الأخصائيون الصحيون التدريب في أماكن أخرى في منطقة البحر الكاريبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ومن أجل شغل الوظائف اللازمة لموظفي الصحة في القطاعين العام والخاص، يتم استقدام موظفين من منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وكندا والفلبين وبعض البلدان الأفريقية.

٣٤ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، وبمواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة - إنكلترا. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهميةَ إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهميةَ بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ما برح معدل الجريمة يتناقص في جزر فرجن البريطانية منذ عام ٢٠١٢، فقد انخفض معدل حالات السطو بنسبة ٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٦ مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

٣٦ - وخلال عام ٢٠١٧، واصلت المملكة المتحدة تمويل مستشار لشؤون إنفاذ القانون يعمل في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتولى تنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. علاوةً على ذلك، تظل السفينة RFA *Mounts Bay* راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالة الأزمات في المنطقة. وعملت السفينة أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع خفر السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. ووفرت السفينتان RFA *Mounts Bay* و HMS *Ocean* إغاثةً إنسانية حيوية في المنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة التي تضررت في أيلول/سبتمبر من إعصاري إيرما وماريا، وهي أنغيلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس.

هاء – حقوق الإنسان

٣٧ – جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل ٢ من دستور عام ٢٠٠٧ الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بالفرد وينص على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان بموجب القانون.

٣٨ – وتكمل السياسة الجنسانية الوطنية وخطة العمل (٢٠١٣) بروتوكول العنف العائلي، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويوسع قانون العنف العائلي (٢٠١١)، الذي دخل حيز النفاذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالممتلكات وتدميرها، كما يوفر الحماية للأشخاص في علاقات العشراء بدون معايشة. ويطبَّق على الرجال الذين يؤذون النساء برنامجٌ تربوي نفسي مدته ١٦ أسبوعا اسمه ”الشراكة من أجل السلام“ وهو برنامج متصل بالمحكمة يهدف إلى منع العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وافق مجلس الوزراء على برنامج ما بعد الدعم للرجال الذين أكملوا برنامج الشراكة من أجل السلام.

٣٩ – وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ناقشت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار عزمهما المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحبا بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظا التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحبا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

خامسا – البيئة

٤٠ – انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف بينها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد دأب الإقليم منذ عام ٢٠١٥ على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستئماني لتغير المناخ لعام ٢٠١٥، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤١ – وفي عام ٢٠١٤، أقرت حكومة الإقليم تشريعا يقضي بإنشاء محمية دائمة لسمك القرش في مياهها الإقليمية وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع مياهها الإقليمية. ووفقا لما ذكرته لحكومة، يوجد ما يقرب من ٥١ منطقة محمية معيَّنة في النظام الحالي

للمناطق المحمية، بما في ذلك المنتزهات الوطنية والبحرية، ومناطق مصائد الأسماك المحمية، ومحمية حرجية (منتزه سيج ماونتن الوطني)، ومناطق مائية. وبحسب تصميم كل منطقة محمية، يتولى إدارة تلك المناطق حاليا الصندوق الاستئماني للمنتزهات الوطنية، أو إدارة الحفظ ومصائد الأسماك، أو إدارة الزراعة.

٤٢ - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فالإقليم لا يتوافر فيه إلا قدر محدود من الأراضي التي يمكن استخدامها كمدافن للقمامة، وتزيد من صعوبة هذا الوضع التضاريس التلية في جزيرة فرجن البريطانية، مما يجعل هندسة مدافن القمامة عملا صعبا ومكلفا. وخلال العقد الأخير، زاد حجم النفايات في الإقليم ثلاثة أضعاف؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، ولا توجد حاليا مرافق لإعادة تدويرها. ويتم التخلص من النفايات أساسا بإحراقها في محرقة بوكوود بوند في جزيرة تورتولا، التي تبلغ طاقتها ١٠٠ طن يوميا، كما توجد مدافن قمامة أخرى في جزر رئيسية هي جزر تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا.

٤٣ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنا التزامهما بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان انعكاس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. واتُّفق على أن يشارك ممثل من الأقاليم في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتسي، بولندا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كجزء من وفد المملكة المتحدة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لوجودهم في المساعدة على تعظيم الرسالة المشتركة بشأن الحاجة إلى بلوغ درجة عالية من الطموح فيما يتعلق بتحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٤ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٤٥ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

٤٦ - ويشارك الإقليم سنويا في اجتماعات المجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. ومن المواضيع التي تتناولها الاجتماعات إنفاذ القانون؛ واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد، ومسائل بحرية أخرى؛ والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم.

٤٧ - ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - يرد في الفرع الأول أعلاه موقف حكومة الإقليم من مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٩ - في الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليماً بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من بريطانيا العالمية وإن التزام المملكة المتحدة بأمن وازدهار أقاليمها لا يزال قويا، وهو ما يتجلى في سرعة وشمول استجابتها للدمار الذي وقع في بعض الأقاليم من جراء إعصار إيرما، وفي جهود التعافي الجارية.

٥٠ - ومضى ممثل المملكة المتحدة يقول إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ومع دخول المملكة المتحدة في مفاوضات لمغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بالكامل بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جبل طارق. وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٥١ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلنت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة

المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعربت حكومة المملكة المتحدة وزعماء الأقاليم عن التزامهما باستكشاف السبل التي تمكّن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وبالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتهم المتعلقة بذلك. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقاتهما الدستورية تظل هي البنية الصحيحة – حيث آل إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتمشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقا أيضا على الحاجة لمواصلة التحاور بشأن تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المثلى للأقاليم وللمملكة المتحدة.

ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥٢ – اتخذت الجمعية العامة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، القرار ٩٩/٧٢ من دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٧ (A/72/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د–١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعت، في هذا الصدد، الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د–١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام ٢٠٠٧، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التثقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) شجعت الإقليم على مواصلة الاشتراك في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظام الإيكولوجي وتجدده، وردّه إلى حالته الأصلية وصموده في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم باعتباره ملاذا ضريبيا، التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمه الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

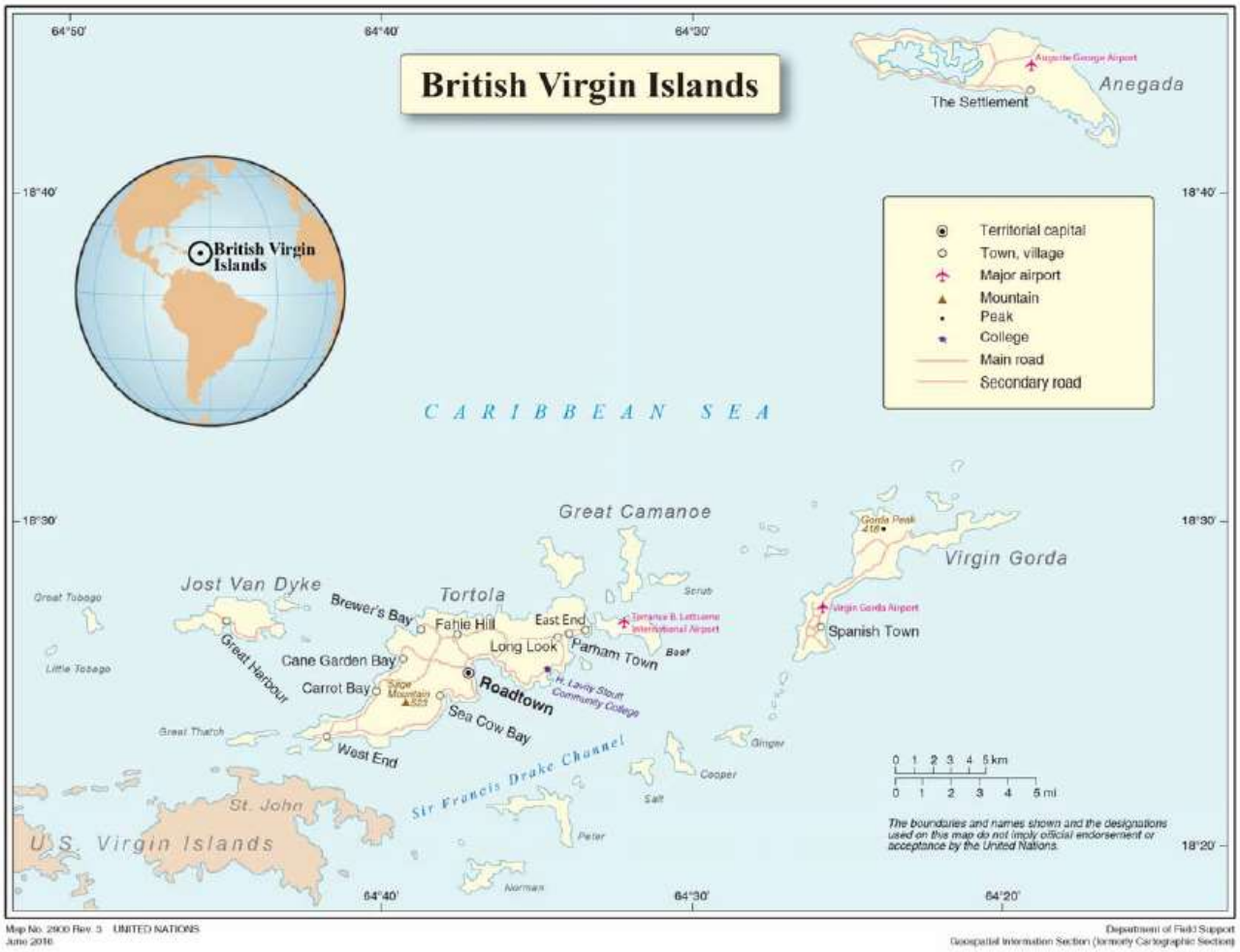
British Virgin Islands
64°50'
64°40'
64°30'
18°40'
18°30'
18°20'
British Virgin Islands
CARIBBEAN SEA
Anegada
The Settlement
Territorial capital
Town, village
Major airport
Mountain
Peak
College
Main road
Secondary road
Great Camanoe
Virgin Gorda
Spanish Town
Jost Van Dyke
Tortola
Brewer's Bay
Fahie Hill
East End
Long Look
Pamam Town
Cane Garden Bay
Carrot Bay
Sage Mountain
Roadtown
Sea Cow Bay
West End
Great Harbour
Great Tobago
Little Tobago
Great Thatch
Scrub
Beef
Ginger
Cooper
Salt
Peter
Norman
St. John
U.S. Virgin Islands
Sir Francis Drake Channel
0 1 2 3 4 5 km
0 1 2 3 4 5 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 2900 Rev. 3 UNITED NATIONS
June 2016
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)